التحويلات النقدية المشروطة في مصر:
فرص وتحديات

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/Policy brief.2

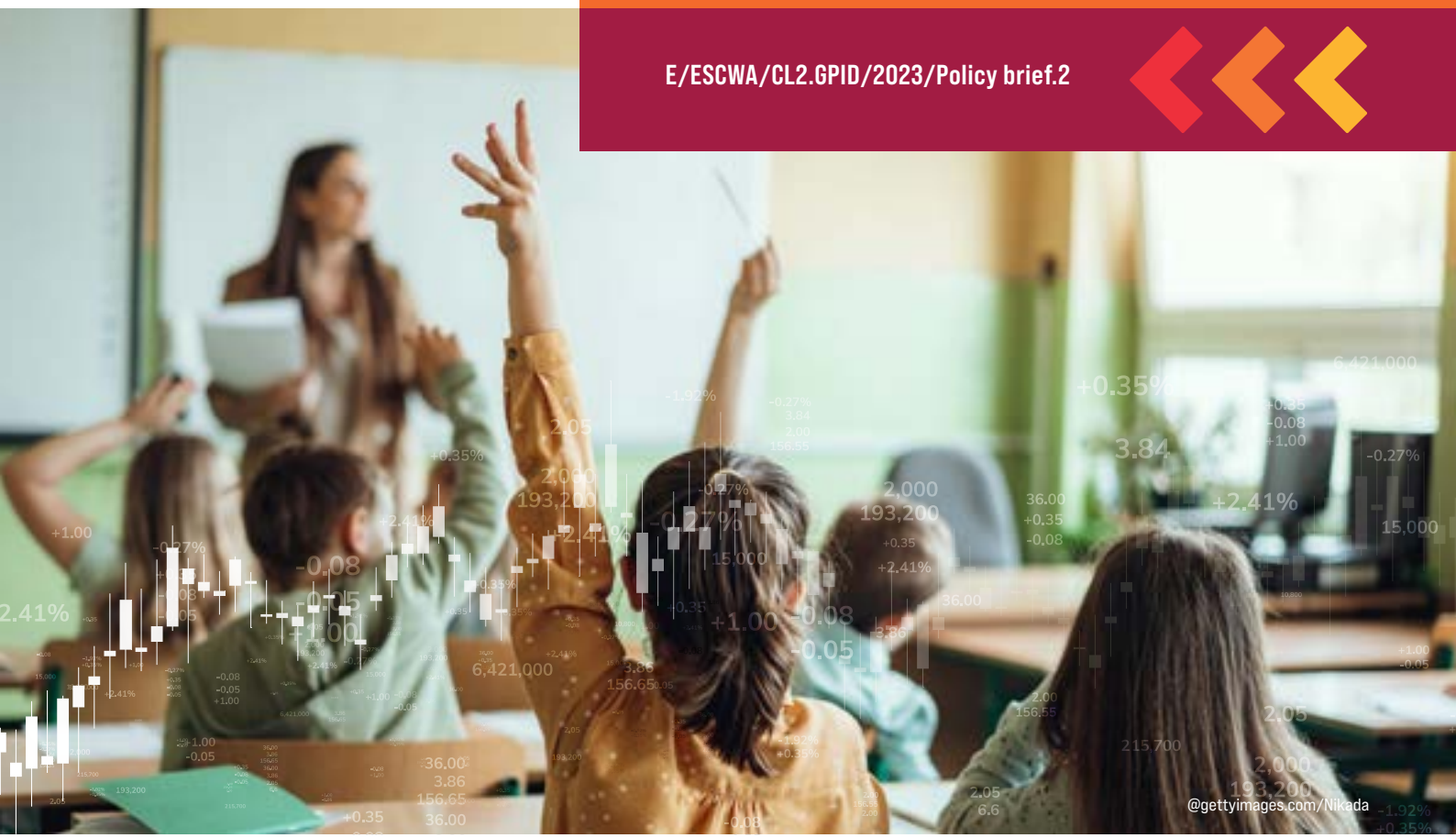

مقدمة

في السنوات الأخيرة، خفضت بلدان عربية عديدة، مثل الأردن وموريتانيا، الدعم الذي تخصّصه لمجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية الأساسية أو حتى ألغته تماماً، بما في ذلك الأغذية الأساسية والكهرباء والوقود. وأُعيد تخصيص ما تم توفيره من الميزانية الناتجة، جزئياً على الأقل، للنفقات المتعلقة بالحماية الاجتماعية. وقد اختارت ثلاثة بلدان عربية، هي المغرب ومصر وموريتانيا، إعادة توظيف جزء من الأموال المتاحة لبدء التحويلات النقدية التي تستهدف الفقر، ولكن بشروط محدَّدة يجب على الأسر المعيشيّة المستفيدة الالتزام بها كشرط مسبق لتتلقى التحويلات النقدية. ففي مصر، بدأت الحكومة إلغاء دعم قطاع الطاقة بشكلٍ تدريجي وبعض الإعانات على المواد الغذائية، وأدخلت أشكالاً مستهدفة من المساعدة الاجتماعية. وفي عام 2015،أُطلق برنامج التحويلات النقدية الرئيسي "تكافل وكرامة"، الذي توسّع في آذار/مارس 2023 ليشمل حوالى 4.5 مليون أسرة معيشية، أي نحو 13.5 في المائة من المواطنين.

برنامج "تكافل وكرامة"
توسع ليشمل نحو

13.5%

من المواطنين بحلول آذار/مارس 2023

الإطار 1. برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة

"تكافل" هو برنامج متخصّص في التحويلات النقدية المشروطة. ويتلقى المستفيدون تحويلات شهرية ترتبط بمواظبة أطفالهم (الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و18 سنة) على حضور 80 في المائة أو أكثر من الدوام الدراسي، وبحضور أربع زيارات في السنة إلى العيادات الصحية (للأمهات والأطفال دون 6 سنوات)، وباحتفاظ الأمهات بسجلات نمو الطفل وحضور دورات التوعية بشؤون التغذية[أ].

تغطية برنامج تكافل وكرامة

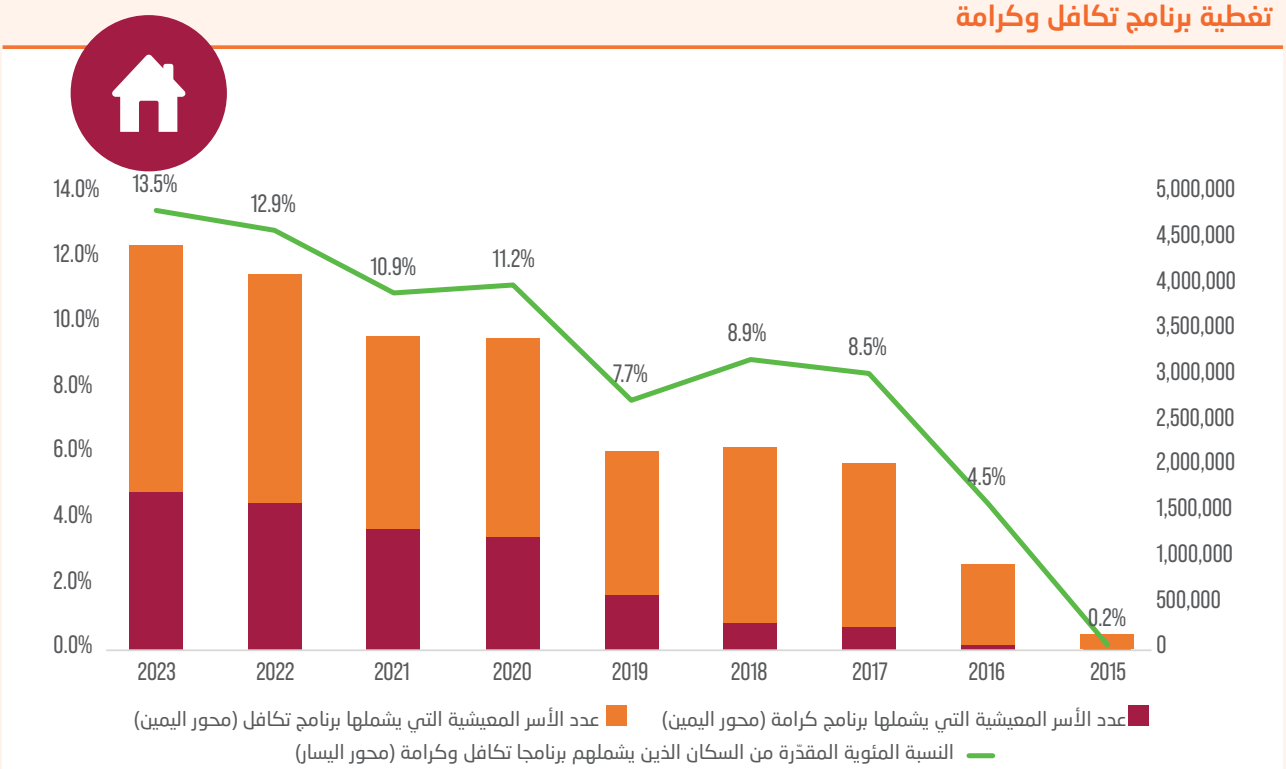

المصدر: احتُسبت البيانات باستخدام بيانات من وزارة التضامن الاجتماعي المصرية والبنك الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

تحصل الأسر المعيشية على تقديمات أساسية قدرها 406.25 جنيهاً مصرياً، بالإضافة إلى 75 جنيهاً مصرياً لكل طفل لم يبلغ سن الدراسة، و100 جنيهاً مصرياً لكل طفل في مرحلة التعليم الابتدائي، و125 جنيهاً مصرياً لكل طفل في مرحلة التعليم الإعدادي، و175 جنيهاً مصرياً لكل طفل في مرحلة التعليم الثانوي. وفي الآونة الأخيرة، وسَّع برنامج تكافل نطاق عمله ليدعم طلاب الجامعات الفقراء. أمّا برنامج كرامة المعني بالتحويلات النّقدية غير المشروطة فيقدّم تحويلات نقدية شهرية بقيمة 562.5 جنيه مصري لكبار السن الفقراء (الذين تخطوا سن 65) وذوي الاحتياجات الخاصة (بحد أقصى ثلاثة كبار سن/أشخاص ذوي إعاقة في كل أسرة)، و437.5 جنيه مصري للأيتام (بحد أقصى ثلاث حالات يُتْمٍ في كل أسرة).

يخفِّف برنامج التحويلات النقدية من حدّة الفقر، ويزيد من رأس المال البشري داخل الأسر المعيشية المستفيدة، ويمكِّن المرأة (نسبة 75 في المائة من المدفوعات تقريباً تُدفع إلى الأمهات). وأدى البرنامج إلى زيادة في الأغذية وفي الاستهلاك الغذائي داخل الأسر المعيشية وفي الإنفاق على التعليم بين المستفيدين؛ كما رفع درجات الوزن مقابل الطول وخفَّض معدلات سوء التغذية عند الأطفال الصّغار.

ويكمل برنامجا "فرصة" و"مستورة" التحويلات النقدية من أجل ضمان الإدماج الاقتصادي من خلال التوظيف ونقل الأصول والتدريب وتنمية المهارات.

المصدر: تجميع الإسكوا بالاستناد إلى العروض المرئية المقدمة خلال اجتماع تبادل النظراء حول قضايا الحماية الاجتماعية: التنفيذ الفعال لبرامج التحويلات النقدية المشروطة، (بيروت، 1-2 آب/أغسطس 2022).

[أ] في النصف الثاني من عام 2022، كانت وزارة التضامن الاجتماعي تنظر في الخيارات الممكنة من أجل وضع شروط تهدف إلى الحد من الزواج المبكر بين الفتيات.

الأساس المنطقي العام في تصميم الاشتراطات كجزء من التحويلات النقدية

في برامج التحويلات النقدية المشروطة، يخضع دفع التحويلات للامتثال للاشتراطات المرتبطة بتراكم رأس المال البشري. وتتطلب هذه عادةً أن يحصل الأطفال في الأسر المعيشية المسجّلة على الحد الأدنى من معدل الحضور المدرسي، وأن تخضع الأمهات والأطفال لفحوص طبية منتظمة. فالمفهوم الأساسي يعتبر أنّ الأطفال الذين يتمتعون بصحة جيدة ويتلقون تعليماً أساسياً على الأقل يصبحون مستقلين اقتصادياً ويحققون ازدهاراً في المراحل اللاحقة في حياتهم. وفي حالات كثيرة لا يؤدي العنصر النقدي في برامج التحويلات النقدية المشروطة إلاّ إلى التخفيف من حدة الفقر وتأمين سلاسة الاستهلاك في الأجل القصير، غير أنَّ عنصر الاشتراط يطمح إلى كسر حلقة الفقر بين الأجيال.

فالتحويلات النقدية المشروطة تكون فعّالة بشكل خاص في السياقات التي تتّسم بنقصٍ في الاستثمار في رأس المال البشري على مستوى الأسرة المعيشية، على سبيل المثال بالنسبة للأسر التي لا تستفيد من الخدمات الاجتماعية، مثل المدارس أو خدمات الرعاية الصحية رغم توفُّرها، ورغم إمكانيّة الحصول عليها وجودتها. ويمكن أن ينجم النقص في الاستثمار عن أسباب مختلفة مثل انخفاض مستويات الوعي بالعوائد الإيجابية للتعليم والرعاية الصحية.

ففي مصر مثلاً، تعتبر معدلات الحضور المدرسي وإتمام الدراسة مرتفعة جداً، بينما الاختلافات بين فئات الدخل شديدة. ففي عام 2017، بلغت معدلات إتمام التعليم الابتدائي بين الخُمس الأفقر والخُمس الأغنى من السكان نسباً تراوحت بين 90 و97 في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي، وبين 71 و92 في المائة في مرحلة التعليم الإعدادي، وبين 63 و88 في المائة في مرحلة التعليم الثانوي، وبين 6 و59 في المائة في مرحلة التعليم العالي (الشكل 1). وتشير هذه المعدلات إلى نقصٍ في الاستثمار في رأس المال البشري بين أفقر الفئات (المجموعة التي يستهدفها برنامج تكافل وكرامة). وبما أن الفجوة واسعة بشكل خاص في مستويات التعليم الأكثر تقدماً، يُستحسَنُ أن يقدِّم برنامج تكافل تقديمات أو معونات أفضل، علماً أنَّه جرى توسيع نطاق البرنامج مؤخراً ليشمل طلاب الجامعات.

وتشير الأدلة الواردة من مناطق أخرى، وخاصة من أمريكا اللاتينية، إلى أنَّ التحويلات النقدية يمكن أن تكون وسيلةً فعالة في زيادة الحضور المدرسي والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية، غير أنّ آثارها على المدى الطويل، مثل نواتج التعلُّم والعمالة، أكثر تفاوتاً وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة تقديم الخدمات الاجتماعية.

الشكل 1. معدلات إتمام التعليم، 2017

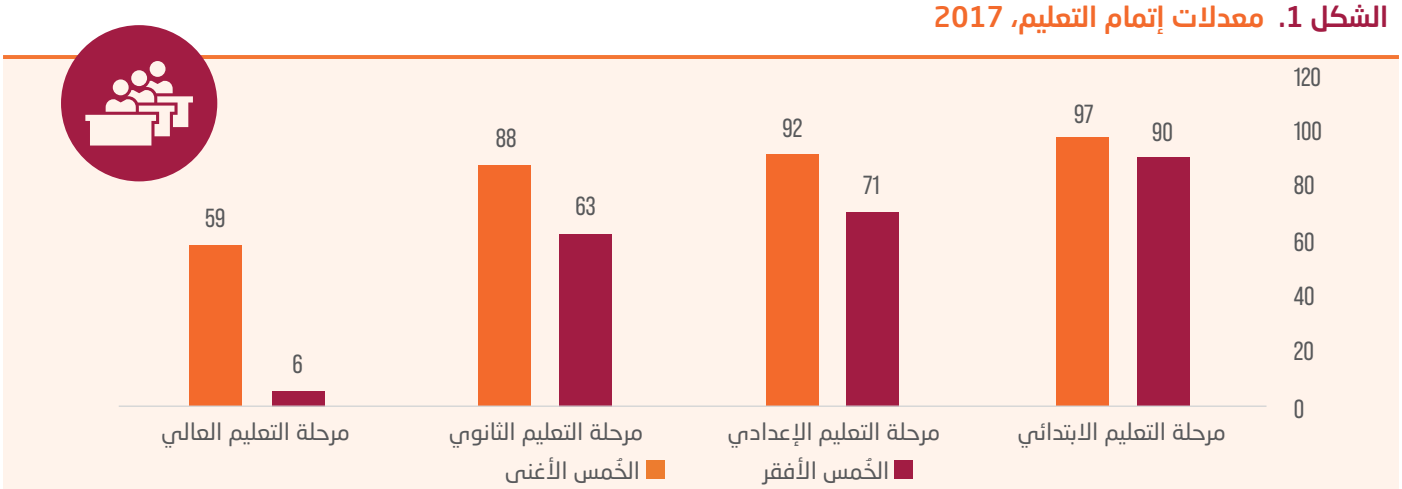

المصدر: World Inequality Database on Education, based on the 2017 Household Income, Expenditure and Consumption Survey.

الجهوزية للتحويلات النقدية المشروطة في مصر

لا يخلو إدخال الاشتراطات في برامج التحويلات النقدية من المخاطر، ويمكن أن يؤدي إلى عدم رضا المستفيدين والمنفِّذين. لذا، من الضروري ضمان استيفاء شروط التصميم والتنفيذ الرئيسية[1] . وقد أظهرت مصر، كما يوضح الجدول أدناه، أنها تستوفي عدداً من هذه الشروط، غير أنَّها تحتاج إلى بذل جهود إضافية تضمن مواكبتها الطلب الإضافي على الخدمات الاجتماعية، لا سيما في قطاع الصحة، وجودةً عالية قادرة على إحداث الآثار المرجوَّة على المدى الطويل.

1 Luca Pellerano and Valentina Barca, The conditions for conditionality in cash transfers, International Policy Centre for Inclusive Growth, 2016.

المتطلبات المسبقة الخاصة لتطبيق الاشتراطات	وصف واقع برنامج تكافل وكرامة	المتطلبات المنجزة / أو التي لا تزال قيد التنفيذ
الصلة الواضحة والقوية بين السلوكيات "المرغوب فيها" والأهداف المرجوة	وضعت وزارة التضامن الاجتماعي سياسات واضحة تستهدف السلوكيات (الحضور المدرسي وفحوصات صحة الأم والطفل) بغية بلوغ الأهداف الطويلة الأجل التي وضعتها الحكومة والمتمثّلة في تراكم رأس المال البشري، والحد من أوجه عدم المساواة في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية.	✓
النظر في أشكال "معتدلة" أخرى من الاشتراطات وإدراك مدى عدم فعاليتها	يعمل برنامج تكافل بشكل فعال على أساس الاشتراطات الميسَّرة منذ عام 2015، لكن نواتج تنمية رأس المال البشري لا تزال تتطلب بذل جهود إضافية.	✓
تقديم خدمات عامة متطوّرة جداً	تحقَّقت مكاسب كبيرة في توفير الخدمات التعليمية والصحية، ولكنَّ التحديات لا تزال كبيرة من حيث جودة الخدمة والاختلافات الإقليمية في إمكانية حصولها على هذه الخدمات. وتستمر الإصلاحات الواسعة النطاق التي تهدف إلى تحديث نظام التعليم منذ عام 2018. وفي عام 2019، اعتُمِد إطار قانوني يهدف إلى تعميم التأمين الصحي وهو قيد التنفيذ.	⚙
قدرة كافية على توسيع نطاق تقديم الخدمات العامة	النفقات على التعليم والصحة متواضعة نسبياً مقارنةً بالمستويات الدولية. فالعجز متزايد في توفّر المعلمين والصفوف الدراسية. وقد يؤثر هذا الواقع سلباً على كمية الخدمات وجودتها، ويعوق القدرة على توسيع نطاق الخدمات.	⚙
يمكن للأُسر المعيشية أن تلبّي الاحتياجات الأساسية، وأن تنفق أموالاً إضافية على السلوكيات "المرغوب فيها"	أظهر تقييم أُجري في عام 2018 أنَّ الاستهلاك الإجمالي داخل الأسر المعيشيّة المستفيدة من برنامج تكافل زاد بنسبة تراوحت بين 7.3 و8.4 في المائة، وأنَّ احتمال أن تعيش الأسر المعيشيّة في الفقر المدقع تراجع بنسبة 11 في المائة بفضل التحويلات النقدية. كذلك أظهر التقييم أنّ برنامج تكافل زاد من إنفاق الأسر على التعليم (مثل خدمات النقل من وإلى المدرسة واللوازم الدراسيّة والدروس الخصوصية) وعلى تغذية الأطفال.	✓
تكاليف معقولة لرصد الامتثال	بما أنّ برنامج تكافل يستند إلى منظور يتراوح بين الأجلين المتوسط والطويل (وليس جهداً يُبذل لمرة واحدة)، وبما أنّ الإجراء المعتمَد حالياً يعتمد على عمل يدويٍّ يتطلَّب عدداً كبيراً من اليد العاملة من أجل تسجيل امتثال المستفيدين للاشتراطات المتعلقة بالصحة، يمكن تبرير الاستثمارات الإضافية ضمن نظام التسجيل والإبلاغ الرقمي (الإطار 2) على مستوى الخدمات الصحية.	⚙
ميزانية كافية للتنفيذ وتبسيط رصد الامتثال	استحداث بنىً مؤسسيّة ضمن برنامج تكافل وكرامة بوصفه برنامجاً وطنياً بمخصصات مالية سنويّة تتزايد بمرور الوقت ضمن الميزانية. ففي السنة المالية 2022-2023، ارتفعت المخصصات لتصل إلى 25 مليار جنيه مصري.	✓
الجدوى السياسية	ثبت وجود دعم سياسي قوي، بالتزام الحكومة وملكيتها، من خلال مخصصات الميزانية العادية والمتزايدة.	✓

المصدر: تجميع الإسكوا.

ملاحظة: المعلومات الواردة في الجدول صالحة حتى النصف الثاني من عام 2022.

يُظهر الجدول أنّ برنامج تكافل وكرامة وضعا عدداً من المتطلبات المسبقة الرئيسية التي ينبغي أن تُسهم في تنفيذ الاشتراطات تنفيذاً سلساً، غير أنّ بعض المتطلبات المسبقة (مثل الرصد الرقمي للاشتراطات الصحية وجودة الخدمات الاجتماعية) لا تزال قيد التطوير. وبناءً على هذه المعلومات، يمكن أن يكون إدخال الاشتراطات تدريجياً (على سبيل المثال، إعطاء الأولوية للمناطق التي يمكن فيها الوصول بسهولة إلى الخدمات الاجتماعية الجيدة) خياراً من أجل المباشرة جزئياً في تنفيذ الاشتراطات، مع تحسين الشروط المسبقة حيث لم يتم تحديدها بالكامل بعد.

رصد الاشتراطات

يشكل رصد الاشتراطات والمعاقبة على عدم الامتثال آلية رئيسية من آليات برامج التحويلات النقدية المشروطة. ويشمل الرصد تقييم التقدم المحرز في خطط التنفيذ، وتحليل بيانات الامتثال، واتخاذ الإجراءات المناسبة. وينبغي أن ينظر الرصد في أيِّ تكييف محلي للاشتراطات والبنية التحتية للإمداد المحلّي. كذلك، يجب أن يقيّم أيُّ نظام رصد متين الاختلافَ في استجابة الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، مثل النساء أو الفتيات، لمختلف الاشتراطات.

إنّ النُّظُم المتكاملة لإدارة المعلومات هي النَّهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة والكفاءة في رصد الامتثال، غير أن تطوير هذه النُّظُم يتطلب تنسيقاً متضافراً بين مختلف القطاعات. لذلك، قليلة هي البلدان التي طوّرت مثل هذه النُّظُم، ومنها تركيا مثلاً. وفي غياب هكذا نُظُم، يمكن استخدام نُظُم إدارة المعلومات الخاصة بقطاعي التعليم والصحة بغية تتبُّع الامتثال. والمؤسف أنَّ هذه النُّظُم ظلّت في بلدان عديدة غير مكتملة أو مجزأة أو غير موجودة. لذلك، فإنَّ الامتثال موثَّقٌ عموماً في نظام إدارة المعلومات الخاص ببرنامج التحويلات النقدية. ولا بد من ضمان حصول المدارس والمراكز الصحية على حق الولوج إلى نظام معلومات البرنامج، بحيث يُسجَّل الامتثال في نقطة تقديم الخدمات.

الشكل 2. تدفق مراقبة الامتثال للاشتراطات عبر نظام المعلومات المتكامل للمساعدة الاجتماعية

المصدر: تجميع الإسكوا بالاستناد إلى العروض المرئية المقدمة خلال اجتماع تبادل النظراء حول قضايا الحماية الاجتماعية: التنفيذ الفعال لبرامج التحويلات النقدية المشروطة، (بيروت، 1-2 آب/أغسطس 2022).

الإطار 2. قابلية التشغيل البيني بغية مراقبة الامتثال في تركيا

نجحت تركيا في تنفيذ برامج التحويلات النقدية المشروطة منذ عام 2003. فهي تهدف إلى تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، خاصة بالنسبة إلى النساء والفتيات. أمّا مفتاح نجاح البرامج فهو نظام متكامل لإدارة المعلومات، وهو نظام معلومات متكامل للمساعدة الاجتماعية يدمج بيانات من 28 مؤسسة عامة مختلفة و120 خدمة عبر شبكة الإنترنت ضمن بوابة إلكترونية (الشكل 2)، بعد أن كانت جميع الإجراءات تُنجز في السابق على الورق فتسبِّب قصوراً وضعفاً في المعلومات.

تُراقَبُ الاشتراطات الصّحية (الزيارات إلى المراكز الصحية في أثناء الحمل، والولادة في المستشفى، والفحوصات الصحية للأطفال دون 5 سنوات) عن طريق البيانات التي تُسحب من نظام الصحة الإلكتروني، حيث تُدخَل السجلات تلقائياً عندما يزور المستفيدون المستشفيات. وتُرصَد اشتراطات التعليم (مثل الالتحاق بالمدارس، وحضور الصفوف، وإتمام الصفوف) باستعمال برنامج حاسوبي قائم بالكامل على شبكة الإنترنت. وتَعتمد البيانات المستمَدة من قطاع التعليم على البيانات الواردة من المعلمين والمعلّمات، ولذلك تتّجه الجهود الجارية نحو زيادة وعي المربِّين بالبرامج.

المصدر: تجميع الإسكوا بالاستناد إلى العروض المرئية المقدمة خلال اجتماع تبادل النظراء حول قضايا الحماية الاجتماعية: التنفيذ الفعال لبرامج التحويلات النقدية المشروطة، (بيروت، 1-2 آب/أغسطس 2022).

دور الأخصائيين الاجتماعيين في برامج التحويلات النقدية المشروطة في تركيا

يؤدي الأخصائيون الاجتماعيون أدواراً رئيسية في التواصل مع المستفيدين وفي رصد الامتثال، وهم مدعوون إلى إبلاغ المستفيدين بانتظام بأهداف البرامج وعواقب عدم الامتثال لها. وينبغي أن تردَّ البرامج على حالات عدم الامتثال عن طريق تقييم محلي مفصّل وآليات دعم اجتماعي. فالأخصائيون الاجتماعيون هم في الموقع الأفضل الذي يخوِّلهم تقديم أدلة على الظروف المحلية والعائلية. وينبغي توفير مجموعة كافية من الأخصائيين الاجتماعيين، واجبها الاستفسار عن أسباب عدم الامتثال الذي يكون في غالبية الحالات نتيجة عقبات في الوصول إلى الخدمات وليس نتيجة عدم رغبة في الامتثال. وفي حالات عديدة، يكمن الحل الناجع في تذليل العقبات التي تحول دون الامتثال للبرنامج، خاصة عند بعض الفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

تكثر الأدلة على أنّ التحويلات النقدية المشروطة تحقق أهدافها على أفضل وجه عندما تكون مدمجة في شبكة من الخدمات الإضافية التي ينسقها الأخصائيون الاجتماعيون. وبهدف الاضطلاع بهذا الدور، يحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى تدريب جيد، وإلى ثقة المجتمعات المحلية بهم، وإلمام بإدارة الحالات من خلال مطابقة احتياجات العائلات والأسر المعيشية مع الخدمات المتاحة. فقد أنشأت شيلي مثلاً شبكة واسعة من الخدمات والأنشطة الفردية والأسرية والمجتمعية، التي تعتبر ضرورية لإنجاح برنامج التحويلات النقدية المشروطة Ingreso Ético Familiar.

الإطار 3. دور الأخصائيين الاجتماعيين في برنامج Seguridades y Oportunidades في شيلي

في عام 2012، وضعت شيلي برنامج Seguridades y Oportunidades (الأمن والفرص) الذي يدعم الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر، بمن فيهم الأسر التي تعيش في الفقر المدقع (أفقر 40 في المائة من السكان). يقدِّم البرنامج دعماً وخدمات وتقديمات شاملة، فضلاً عن تحويلات نقدية مشروطة ضمن برنامج Ingreso Ético Familiar لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات.

الاشتراطات

- فحوصات صحية منتظمة للأطفال
- مواظبة على الحضور في الصفوف الدراسية
- الإنجازات المدرسية

تقديمات للأسر

- التقديمات النقدية الأساسية
- الدعم النفسي الاجتماعي
- دعم التوظيف
- مكافآت نقدية مخصّصة للنواتج التالية:
  - التعليم
  - الصحة
  - الانخراط بالعمل النظامي

حوافز لمقدمي الخدمة

المدارس:

- تمويل إضافي للمدارس بناءً على معدلات استبقاء الطلاب

ويستفيد من الدعم الذي يقدّمه حوالي 2,500 مهني، معظمهم من الأخصائيين في العمل الاجتماعي وعلماء النفس، 56 أسرة كمعدّل وسطيّ. وهدفهم العام تمكين الأسر ومساعدتهم على تجاوز العوائق أمام تقديم الخدمات. ولا يضطلع الأخصائيون الاجتماعيون بأيٍّ أدوار إدارية في إجراءات التسجيل في البرنامج مثلاً، إنّما يركزون جهودهم على الأنشطة وبالتالي على زيادة مهاراتهم المهنية إلى أقصى حد. أمّا المجموعات الرئيسية الثلاث التالية فتضطلع بمسؤوليات التنفيذ على الصعيد المحلي:

- وكلاء الأسرة: دعم الأسر في تصميم ما يسمى بخطط التنمية الأسرية.
- أخصائيو دعم الأسرة: متابعة الأسر ومرافقتها إلى حين تنفيذ خططها.
- وكلاء المجتمع المحلي: تنظيم كيفيّة حصول الأسر على الخدمات المحلية وخدمات الإحالة.

يُقيَّم أداء الأخصائيين الاجتماعيين مرتين في السنة، فلا يُبقى على أولئك الذين يسجّلون نتائج سيئة، ويُوزّع الأخصائيون الاجتماعيون الأكثر خبرة للتعامل مع الأسر التي تواجه تحديات كبيرة.

المصدر: تجميع الإسكوا بالاستناد إلى العروض المرئية المقدمة خلال اجتماع تبادل النظراء حول قضايا الحماية الاجتماعية: التنفيذ الفعال لبرامج التحويلات النقدية المشروطة، (بيروت، 1-2 آب/أغسطس 2022).

توصيات لتطبيق تدريجي للاشتراطات في مصر

التوصية 1: الحرص على اطلاع المستفيدين اطلاعاً تاماً على طبيعة الاشتراطات والغرض منها.

- النظر في تنفيذ الاشتراطات أولاً في المناطق ذات مستويات الوعي الأعلى (مثل محافظة الشرقية)، وتنفيذها بالدرجة الأخيرة في المناطق ذات مستويات الوعي المنخفضة (الشكل 3).
- متابعة أنشطة التوعية عبر خدمات الرسائل الهاتفية للمستفيدين، مع التشديد على العلاقة بين عدم الامتثال والحد من التقديمات. وتستهدف هذه الأنشطة تحديداً المناطق ذات مستويات الوعي المنخفضة (مثل محافظة سوهاج).

التوصية 2: السعي إلى فهم الأسباب الكامنة وراء عدم الامتثال ومعالجتها.

- تجميد إنفاذ الاشتراطات إذا ثبت أن تحديد السبب وراء عدم الامتثال المتكرر يمثل تحدياً، مثل عدم كفاية عدد الأخصائيين الاجتماعيين.

التوصية 3: ضمان إمدادات كافية من الموارد البشرية، ولا سيما من الأخصائيين الاجتماعيين/الأخصائيين في المجتمعات المحلية.

- النظر في تأجيل إنفاذ الاشتراطات في المناطق التي تكون فيها نسبة الأسر المعيشية المستفيدة لكل أخصائي اجتماعي غير كافية (أكثر من 120 أسرة معيشية لكل عامل في المجتمع المحلي في المناطق الحضرية، أو أكثر من 80 أسرة معيشية لكل عامل في المجتمع المحلي في المناطق الريفية).
- إذا أمكن توفير حيز مالي، زيادة الأجور وتحسين ظروف عمل العاملين في المجتمعات المحلية بهدف تسهيل التوظيف والإبقاء عليهم (ضمان النقل الفردي/تنقُّل العاملين في المجتمعات المحلية).
- النظر في التعليم العالي الإلزامي للعاملين في المجتمعات المحلية حرصاً على امتلاكهم المهارات والمعرفة الكافية عند التفاعل والتحقيق في قضايا عدم الامتثال.

التوصية 4: في حالة عدم الامتثال، الحجز فقط على جزء من التقديمات وإبلاغ المستفيدين بوضوح بأسباب الحجز.

- النظر في فرض عقوبات في شكل تخفيضات في التقديمات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بحالة محدّدة من حالات عدم الامتثال (على سبيل المثال، عدم الحضور إلى المدرسة كما هو مطلوب) بدلاً من التعريف عنها كنسبة مئوية ثابتة.
- التواصل مع المستفيدين (على سبيل المثال، عبر الرسائل الهاتفية) حول الصلة بين عدم الامتثال المحدّد والتخفيض النسبي المرتبط بالمدفوعات.

الشكل 3. الإجراء المعياري الموحّد المقترح لبدء العمل باشتراطات برنامج تكافل داخل كل مجموعة من المحافظات بناءً على معايير الاستعداد

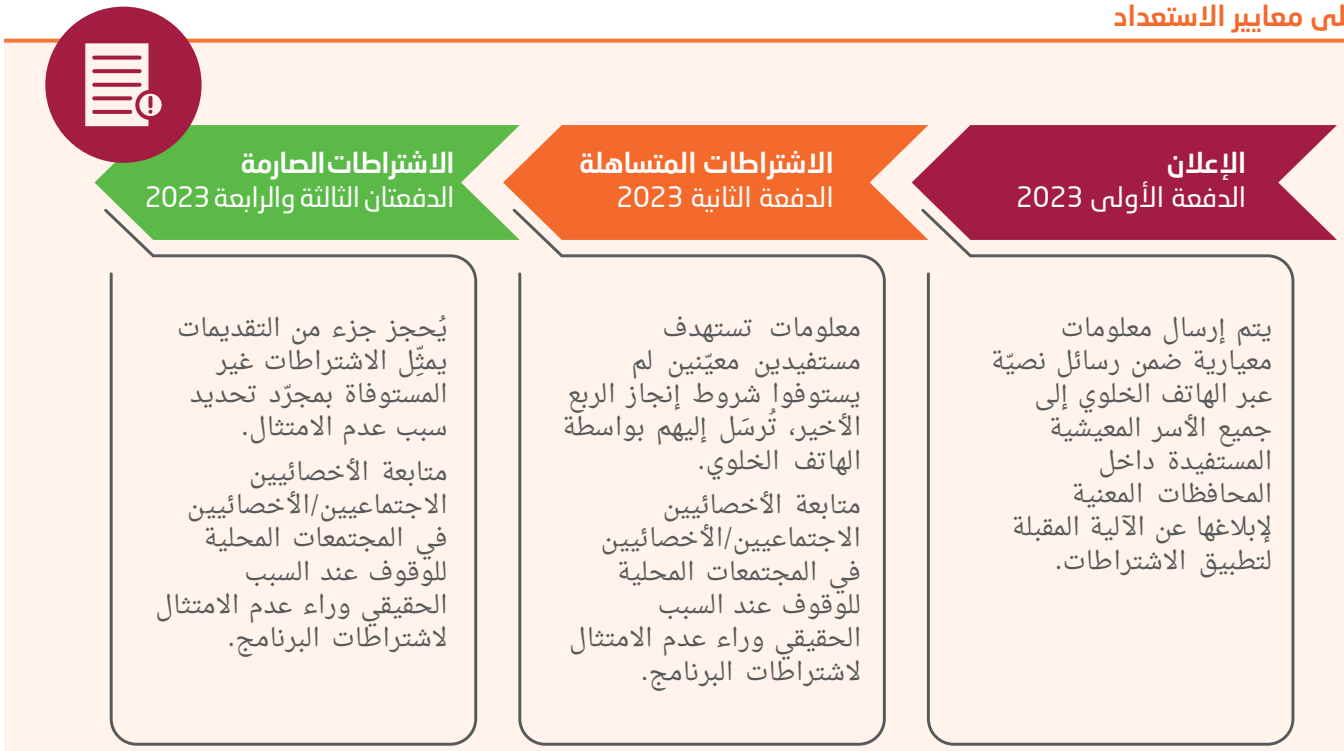

المصدر: تجميع الإسكوا.

التوصية 5: تعزيز قابلية التشغيل البيني في تحسين تجميع البيانات حول امتثال الأسر المعيشية لاشتراطات البرنامج.

- إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق بين وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العامة للرعاية الصحية، ومع وزارة الصحة والسكان.
- رقمنة عمليتي إدخال البيانات ومشاركتها بين الهيئات الحكومية لتقصير المدة التي تستغرقها دورة التحقق من امتثال الأسر المعيشية لاشتراطات البرنامج.

التوصية 6: النظر في تطبيق الاشتراطات الصارمة تطبيقاً جغرافياً تدريجياً.

- تقييم الاستعداد التشغيلي في كل محافظة من المحافظات على حدة بناءً على معايير معينة، مثل توافر الخدمات الاجتماعية، والنسبة الكافية من الأخصائيين (الأخصائيات) في المجتمعات المحلية لكل مستفيد، ووعي المستفيدين للاشتراطات.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA
ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

www.unescwa.org

23-00064